



غير مسبقة لمصلحة العملة الوطنية خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة ثقة المودعين المتزايدة بمتانة الوضع النقدي المحلي ومعدلات الفائدة المغرية نسبياً على الليرة إثر اندلاع الأزمة المالية العالمية ويقدر حجم التحويلات من العملات الأجنبية إلى الليرة بـ ٧ مليارات دولار أميركي في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ فكان أن تدخل مصرف لبنان في سوق القطع لشراء فوائض السيولة بالعملات الأجنبية، ما أتاح له رفع موجوداته الخارجية من

بتحويلات كثيفة لمصلحة الليرة اللبنانية في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، تدليلاً على أن العملة الوطنية أخذت تستعيد دورها كأداة إدخار، وتعزيزاً للسيولة بالليرة في سوق النقد، وقد أدى ذلك إلى انخفاض تدريجي لمعدلات الفوائد على سندات الخزينة بالليرة وإلى تراجع الفائدة من يوم إلى يوم (الأنتربنك) بالليرة، مع رفع موجودات مصرف لبنان الخارجية إلى مستوى قياسي. لقد شهدت سوق القطع موجة تحويلات



القطاع المصرفي

واصل القطاع المصرفي اللبناني أداءه المميز في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ بعكس أداء سائر القطاعات المصرفية في العالم فقد زاد النشاط المصرفي الذي يقاس بالموجودات المجمعة للمصارف العاملة في لبنان، بقيمة ١٥,٦ مليار دولار أميركي في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، بحيث ارتفعت الميزانية الإجمالية لهذا القطاع من ٩٤,٢ مليار دولار في كانون الأول ٢٠٠٨ إلى ١٠٩,٩ مليارات دولار في أيلول ٢٠٠٩.

ولا تزال ودائع الزبائن هي المحرك الأساسي لنشاط هذا القطاع، إذ سجلت هذه الودائع في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ زيادة بنسبة ١٧,٢٪ وبقيمة ١٣,٤ مليار دولار ليصل مجموعها إلى ٩١,٢ مليار دولار في أيلول ٢٠٠٩ وهذه الزيادة تفوق بنسبة ٧١٪ تلك المسجلة في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨ وتعادل حوالي أربعة أضعاف متوسط نمو الودائع في السنوات الخمس السابقة إن هذا الأداء الاستثنائي يعبر عن ثقة المودعين القوية بالقطاع المصرفي اللبناني المتمتع بوضعية مالية سليمة، كما يعكس في الوقت ذاته استمرار تدفق رؤوس الأموال بأحجام كبيرة إلى لبنان على الرغم من تقلص السيولة في العالم.

في ظل طلب كثيف على العملة الوطنية مترجم بتحويلات كبيرة لمصلحة الليرة اللبنانية في سوق القطع، استأثر نمو الودائع بالليرة بنسبة ٥٥,٦٪ من نمو إجمالي الودائع وقد زادت الودائع بالليرة بما يوازي ٧٤٥٧ مليون دولار في حين أن الودائع بالعملات الأجنبية، والتي تشكل ٤٤,٤٪ من إجمالي الودائع، زادت بقيمة ٥٩٥٩ مليون دولار بين كانون الأول ٢٠٠٨ وأيلول ٢٠٠٩ ومن جراء ذلك واصلت نسبة دلرة الودائع انخفاضها المنتظم لتصل إلى أدنى مستوى لها في تسعة أشهر، أي ٦٥,٩٪ مع ذلك لا تزال نسبة دلرة التسليفات مرتفعة (٨٥,٠٪ في أيلول ٢٠٠٩، وهي لم تتغير تقريباً منذ بداية العقد الحالي.

الوضع النقدي

اتّسمت الأوضاع النقدية المحلية

هل يشهد لبنان إنطلاقة إقتصادية فعليّة عام ٢٠١٠؟



الإقتصاد اللبناني عام ٢٠٠٩ ٧٪ نسبة النمو المتوقّع

تؤكد الأرقام المتوافرة عن حصيلة النشاط في القطاعات الإقتصادية وأداء القطاع العام حصول تحسّن ملموس في معدل النمو الإقتصادي لعام ٢٠٠٩.

فقد استطاع لبنان الوصول إلى هذه المحصلة الإقتصادية بفضل النتائج الإيجابية التي سجلتها قطاعات الإقتصاد الوطني كافة، وقد كان مثيراً للإهتمام ما تلقاه لبنان في الفترة الأخيرة من إشادات عالمية واسعة من أبرز المراجع الدولية وذلك لبقائه بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية على صعيد الإقتصاد الحقيقي أو على الصعيد المصرفي، فقد رفع صندوق النقد الدولي النمو المتوقّع للناتج المحلي الإجمالي في لبنان إلى نسبة ٧٪ لعام ٢٠٠٩.

وفي ما يلي تقريراً موجزاً عن حصيلة النشاط في أبرز القطاعات الإقتصادية.

* المصدر: تقرير بنك عودة

١٩,٧ مليار دولار في كانون الأول ٢٠٠٨ إلى ٢٥,٧ مليار دولار في أيلول ٢٠٠٩، أي زيادة قدرها ٦ مليارات دولار من جراء ذلك، باتت الموجودات الخارجية لمصرف لبنان توازي ٨١,٤٪ من الكتلة النقدية بالليرة في أيلول ٢٠٠٩ مقابل ٧٩,٧٪ في كانون الأول ٢٠٠٨، وترتفع هذه النسبة إلى ١١٠,٧٪ لدى احتساب الإحتياطي من الذهب المقدر بقيمة ٩,٤ مليارات دولار، ثم أن الموجودات الخارجية للمصرف المركزي تغطي ما يوازي ١٩,٠ شهراً من الإستيراد مقابل ١٤,٧ أشهر في كانون الأول ٢٠٠٨ وتؤكد هذه المعطيات قدرة مصرف لبنان الكبيرة على صون استقرار سعر الصرف ومواجهة أي طلب على النقد الأجنبي في سوق القطع.

البورصة وسوق السندات

سجلت سوق السندات أداءً إيجابياً جداً في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ مستفيدة من طلب محلي وخارجي قوي في ظل مردود موات على سندات اليوروبوند اللبنانية في حين تمكنت البورصة من تحقيق نمو مقبول على صعيد الأسعار منذ بداية السنة الجارية في ظل تدفقات متزايدة من الرساميل إلى القطاع المالي اللبناني.

وفي حين أعطى حسن سير الإنتخابات النيابية في مطلع حزيران دفعا لنشاط بورصة بيروت في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ بمساهمته في رفع أسعار الأسهم المدرجة بالنسبة إلى مستوياتها المتدنية التي سجلتها إثر اندلاع الأزمة المالية العالمية، فإن تأخر تشكيل الحكومة ترك



أثراً سلبياً على حركة البورصة في الفصل الثالث من السنة.

في الواقع، شهد القطاع المصرفي اللبناني مناعة لافتة جداً إزاء الأزمة بحيث ارتفع مجموع الموجودات المصرفية بمقدار ١٥,٦ مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، أي أكثر بنسبة ٦٥٪ من النمو المسجل في الفترة نفسها من العام ٢٠٠٨، وهو أبرز أداء في المنطقة على الإطلاق.

أدى إلى ازدياد حصّة لبنان في الموجودات المصرفية الإقليمية، فقد ارتفع مجموع الموجودات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بمقدار ٦٧,٧ مليار دولار، أي أقل بنسبة ٦,٩٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من السنة الفائتة، مع العلم أن عدداً من القطاعات المصرفية الإقليمية قد شهد تقلصاً صافياً من الموجودات خلال الفترة.

القطاع الصناعي

ظل الطلب المحلي على المنتجات

الصناعية قوياً، بينما انخفض الطلب الخارجي في سياق تباطؤ النشاط الصناعي في المنطقة أثر اندلاع الأزمة المالية الدولية فقيمة الصادرات الصناعية انخفضت في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ بنسبة ٧,٣٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٢٣٤٥ مليون دولار أميركي بينما تراجع حجمها بنسبة ١٥,٩٪ خلال الفترة ذاتها في المقابل،

بلغت الواردات من الآلات الصناعية مستويات قياسية في العام ٢٠٠٩ بحيث وصلت قيمتها إلى ١٣٩,٤ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٠٩ بحسب آخر الإحصاءات المتوافرة أي بزيادة نسبتها ١٧,٠٪ على أساس سنوي وهذه الزيادة تنعكس إيجاباً على أفاق القطاع الصناعي، باعتبارها تدل على توسع المشاريع الصناعية القائمة أو تنبئ بتعزيز النشاط الصناعي المحلي في الأمد القصير، ومن شأن ذلك أن ينعكس بدوره إيجاباً على أفاق الحركة الإقتصادية العامة في البلاد وفي الواقع يصنّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبنان في عداد البلدان التي يلعب قطاعها الصناعي دوراً معتدلاً



الأهمية في اجتذاب الإستثمارات الخارجية المباشرة مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج الصناعي اللبناني يمكن أن يتعزّز في حال فرضت الحكومة تعريفات جمركية على السلع المستوردة كون هذه الأخيرة أرخص من المنتجات المحلية ويظهر توزع الواردات من الآلات الصناعية حسب بلدان المنشأ في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، إذ أن إيطاليا هي أكبر مصدر لهذه الآلات إلى لبنان، إذ بلغت حصتها ٤٧,٩ مليون دولار و ١٦,٥٪ ثم الصين ٢٢,٢ مليون دولار و ١٤,٣٪ (فرنسا ١٦,٥ مليون دولار و ٩,٧٪) فالولايات المتحدة الأميركية (٦,٦ ملايين دولار و ٤,٣٪).

القطاع السياحي

تظهر إحصاءات وزارة السياحة أن هذا القطاع شهد أداءً قياسيًّا في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ فقد ازداد عدد السياح في لبنان بنسبة ٤٦,٣٪ على أساس سنوي ليبلغ ١,٤٣٨,٦١٩ سائحاً (مقابل ٩٨٣,٥٨٥ سائحاً في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٨) والواقع أن نسبة النمو هذه هي الأعلى في العالم هذه السنة، كما يبيّن آخر تقرير صادر عن منظمة السياحة العالمية وتشير الدراسة إلى أن قطاع السياحة العالمي تضرر بشدة من الركود الأكثر حدة منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث سجلت معظم البلدان هبوطاً في عدد السياح الوافدين إليها والدليل على ذلك من أصل ١٦٥ بلداً مدرجاً في التقرير، شهد ١٥ بلداً فقط زيادة في عدد سياحها، ومنها لبنان الذي صنّف في المرتبة الأولى في حين أن عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط انخفض بنسبة ١٣٪ هذه السنة.

ويبيّن توزع السياح حسب مناطقهم الأصلية في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ أن القسم الأكبر من هؤلاء جاء من البلدان العربية التي استأثرت بنسبة ٤٢,٤٪ من المجموع تلتها البلدان الأوروبية (٢٤,١٪)، ثم الآسيوية (١٤,١٪)، فالأميركية (١٣,١٪) فالأفريقية (٣,٥٪)، فالأفريقية (٢,٢٪) وعلى صعيد التوزع حسب البلدان العربية، يتضح أن الأردن استأثر بالحصّة الأكبر (١٢,٤٪) من المجموع، تلتها المملكة العربية السعودية (٦,٩٪) ثم الكويت (٤,٧٪) فالإمارات العربية المتحدة (٤,٣٪).



للقطاع الزراعي اللبناني أداءً ثابتاً فأحصاءات المجلس الأعلى للجوارك تبين أن قيمة الصادرات الزراعية اللبنانية بلغت ١٠٩ ملايين دولار في الفترة المذكورة، أي بزيادة نسبتها ٢,٧٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨.

ويعزى هذا الأداء إلى هبوط أسعار السلع الغذائية عبر العالم، وهي أسعار كانت قد وصلت إلى مستويات قياسية في العام ٢٠٠٨ قبل اندلاع الأزمة العالمية أما حجم الصادرات الزراعية فلم ينخفض بل سجل بالعكس مستوى يفوق بنحو أربعة أضعاف ذلك الذي بلغه في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨، وهو مفهوم كون السلع الزراعية عليها لتقلبات الأوضاع الإقتصادية في



أظهرت الدراسة التي أعدها مؤسسة «إس.تي.آر. غلوبل»، أن معدل الإشغال في الفنادق تحسّن كثيراً ليصل إلى ٧١٪ في بيروت خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، مقابل ٤١٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨ ولم تكتف بيروت بتسجيل أعلى نمو في نسبة الإشغال في المنطقة بل حققت أيضاً أعلى نمو في المؤشرين الآخرين المعتمدين من قبل المؤسسة المذكورة، وهما متوسط تعرفه الغرفة الواحد في الفنادق (+ ٨٣٪) وإيرادات الغرفة الواحدة المتوافرة (+ ١٥٨٪).

القطاع الزراعي

سجل المكونان الداخلي والخارجي



العالم.

يساهم الإنتاج الزراعي المحلي باعتدال في الناتج المحلي الإجمالي وتحديداً بنسبة تقارب ٧٪، وهو يستخدم حوالي ١٥ ٪ من إجمالي القوى العاملة ويتمتع القطاع الزراعي اللبناني بمزايا عدة أهمها وفرة مياه الري وخصوبة الأراضي واستصلاح مساحات زراعية وتفاوت العلو عن سطح البحر بين مختلف مناطق البلاد، ما يؤمن تنوعاً كبيراً لإنتاج هذا القطاع غير أن هذا التميز لا يعوّض إطلاقاً عن التخلف النسبي للممارسات الزراعية في البلاد وعن قلة الترويج للمنتجات المحلية في المنطقة وهكذا لا يزال لبنان يستورد قسماً كبيراً من حاجاته من المنتجات الزراعية، بحيث بلغت قيمة الواردات الزراعية ١١٣٢ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، أي ما يفوق بعشرة أضعاف قيمة الصادرات الزراعية في الفترة ذاتها.

قطاع النقل

تظهر إحصاءات مديرية الطيران المدني أن مطار رفيق الحريري الدولي عرف حركة ناشطة هذه السنة، فقد ازداد عدد المسافرين عبر المطار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٦,٣٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨ بحيث وصل إلى ٣,٧٦٢,١٢٤ مسافراً، موزعين بين ١,٨٩٠,٢٧٠ مسافراً مغادراً (+٢٦,٩٪) و ١,٨٧١,٨٥٤ مسافراً قادمًا (+٢٥,٧٪)، فيما انخفض عدد الركاب العابرين بنسبة ٣٥,٣٪ على أساس سنوي ليبلغ ٢٣,٩٠٩ مسافرين. أما عدد الرحلات الجوية، فقد سجل هو أيضاً نمواً كبيراً في الفترة قيد الدرس، بازدياده بنسبة ٢٩,٢٪ ليصل إلى ٤٢,٢٣٢ رحلة موزعة بين ٢١,١٢٦ رحلة قادمة و ٢١,١٠٦ رحلات مغادرة.

أظهرت إحصاءات مرفأ بيروت، الذي يدير معظم واردات البلاد وصادراتها أن نشاط النقل البحري شهد تغييرات إيجابية في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، فقد بلغ عدد البواخر في مرفأ بيروت ١٨١٣ باخرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، أي بزيادة نسبتها ١٧,٤٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨، أما حجم البضائع الذي هو أحد أهم مؤشرات التجارة الخارجية عبر المرفأ، فازداد بنسبة ٨,١٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٤٧٨٥ ألف

طن، فيما ازداد عدد المستوعبات في المرفأ والذي يشكل مؤشراً آخر مهماً على التجارة الخارجية، بنسبة ١٧,٢٪ ليبلغ ٤٤٥ ألف مستوعب خلال الفترة ذاتها كذلك زادت الإيرادات المستوفاة في المرفأ بنسبة ٢٨,٥٪ لتبلغ ١٢٠٨ مليون دولار أميركي.

قطاع البناء

ظل نشاط القطاع العقاري وحركة البناء في لبنان بمنأى عن انعكاسات الأزمة المالية الدولية التي أصابت بقوة بقية الأسواق العربية ففي الواقع حافظت حركة البناء على حيويتها في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ حيث سجلت نمواً كبيراً، بينما ظلت الحركة العقارية مستقرة تقريباً.

وتبين أرقام مديرية الشؤون العقارية أن عدد معاملات البيع العقارية انخفض قليلاً في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٣,٠٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨ ليبلغ ٥٥,٤٨٢ معاملة، ويعتبر هذا التراجع طفيفاً بالمقارنة مع الهبوط الكبير الذي شهده الطلب العقاري في الأسواق العربية المجاورة، وفي الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، زادت المبيعات العقارية للأجانب بنسبة ٦,٣٪ على أساس سنوي، ما يؤكد استمرار اهتمام الأجانب عموماً والعرب خصوصاً بالسوق العقاري اللبناني، على الرغم من تراجع القدرة الشرائية لهؤلاء جراء الأزمة المالية والدولية، وهو الأمر الذي عكسه النمو الضعيف



للمبيعات العقارية بالمقارنة مع مستواه المسجل في الفترة ذاتها من العام الفائت (+١٨,٥٪). لقد بلغت القيمة الإجمالية للصفقات العقارية في لبنان ٦٥٢٣,٤ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، أي بانخفاض نسبته ٣,٧٪ على أساس سنوي ولما كان هذا الانخفاض قريباً جداً من انخفاض عدد المبيعات العقارية خلال الفترة نفسها فقد تراجع متوسط قيمة الصفقة العقارية الواحدة بمقدار طفيف جداً، وتحديداً بنسبة ٠,٧٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩. ليبلغ ١١٧,٨ مليون ليرة. والواقع أن شبه ثبات هذا المتوسط في لبنان يدل بوضوح على أن أسعار العقارات في لبنان لم تتخذ منحى تراجعياً كما حصل في أسواق المنطقة.



بسيدي في أداء المالية العامة الأمر الذي تجلّى بخاصة على مستوى نسبة العجز الإجمالي إلى النفقات الإجمالية فقد بلغت هذه النسبة ٢٦,٢٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ مقابل ٢٨,٥٪ و ٢٩,٤٪ في الفترة ذاتها من العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي.

لقد زادت الإيرادات العامة الإجمالية (لموازنة الخزينة) بنسبة ٢٤,١٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠٠٨، بحيث بلغت ٩٤٤٨,٩ مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ وفي التفاصيل، انخفضت إيرادات الخزينة بنسبة ١٥,٨٪ لتبلغ ٤٨٧,٣ مليار ليرة بسبب انخفاض قيمة الهبات المتلقاة أما إيرادات الموازنة، فقد زادت بنسبة ٣٧,٤٪ لتبلغ ٨٩٦١,٦ مليار ليرة نتيجة نمو الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

باختصار، إن ازدياد الدين العام في لبنان خلال الأشهر المنصرمة من العام ٢٠٠٩ لا يزال أقل من الزيادات المسجلة في الفترة ذاتها من الأعوام السابقة ما يعكس الجهود المبذولة من قبل الحكومة اللبنانية من أجل احتواء هذا الدين في ظل ازدياد كبير للإيرادات العامة ونتيجة لذلك واصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي منحاهما التراجعي بحيث باتت أدنى من ١٦٠٪ مقابل ١٨٠٪ قبل حوالي السنتين، مع ذلك تبقى نسبة المديونية هذه من بين النسب الأعلى في العالم وهي تستدعي التنفيذ السريع للإصلاحات المالية البنوية المتفق عليها في مؤتمر باريس ٣ والرامية إلى خفض المديونية العامة بحسب توصيات صندوق النقد الدولي. ■

أما الواردات فقد بلغت قيمتها ١١,٩٨٩ مليون دولار أي بزيادة نسبتها ١,٢٪ على أساس سنوي، ما يعكس متانة الطلب الإستهلاكي والإستثماري رغم الأوضاع الإقتصادية العالمية الصعبة، لقد تحقق هذا النمو الإسمي للواردات اللبنانية خلال الفترة قيد الدرس على الرغم من أن متوسط أسعار المشتقات النفطية انخفض بنسبة ٤٨٪ عما كان عليه في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨.

(تشكل الواردات من المشتقات النفطية حوالي ٢٠٪ من إجمالي الواردات)، ومن أن سعر صرف اليورو إزاء الدولار الأميركي تراجع بمعدل ١١,٥٪ في الفترة المعنية (تستأثر الواردات من منطقة اليورو بحوالي ٣٠٪ من إجمالي الواردات) وإذا أسقطنا تأثير هذين العاملين الأخيرين تكون القيمة الحقيقية للواردات الإجمالية قد زادت في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٤٪ على أساس سنوي، بينما يكون حجم الواردات قد زاد بما نسبته ١٧,٦٪ في الفترة ذاتها.

القطاع العام

مع أن الوضع المالي وازدياد المديونية العامة لا يزالان أكبر مكامن الضعف في الإقتصاد اللبناني في الإفلات من فخ التدهور الشديد جراء الصدمات السياسية الداخلية كما في استيعاب اضطرابات مالية خارجية على غرار الأزمة الأخيرة فالواقع أن انخفاض متوسطات أسعار المشتقات النفطية والأوضاع الإقتصادية المحلية المؤاتية في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ ساعدت على حدوث تحسن

ويلاحظ أن بيروت التي تستأثر بالقسم الأكبر من المبيعات العقارية في لبنان شهدت انخفاض عدد العمليات العقارية فيها بنسبة ٣,٦٪ ومن جراء ذلك ارتفع متوسط قيمة الصفقة العقارية الواحدة فيها بنسبة ٥,٥٪ في حين هبطت أسعار العقارات في سائر المدن الكبرى في المنطقة.

القطاع الخارجي

ظل نشاط القطاع الخارجي في لبنان شبه ثابت في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، رغم الأوضاع الإقتصادية العالمية المعاكسة بحيث بقيت الواردات على زخمها في ظل نمو الطلب الإجمالي، فقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات اللبنانية ١٤,٤٤٥ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، بانخفاض طفيف لا تتعدى نسبته ٠,٣٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨ (١٤,٤٨٨ مليون دولار)، وذلك خصوصاً بسبب التراجع النسبي للصادرات في الفترة قيد الدرس فالصادرات اللبنانية، التي زادت في الأشهر الستة الأولى من السنة، عرفت في الفصل الثالث هبوطاً بنسبة ٢٥,٣٪ على أساس سنوي، ومن جراء ذلك، سجلت الصادرات اللبنانية في مجمل الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩ انخفاضاً بنسبة ٧,١٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٨ ويعكس هذا الانخفاض تقلص الطلب الخارج على المنتجات اللبنانية بسبب انعكاسات الأزمة العالمية على البلدان العربية، التي هي أهم مقاصد الصادرات اللبنانية.